مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: تحليل العلاقة بين الفساد والاقتصاد: دراسة في مجموعة من البلدان المختارة
اسم الكاتب: د. عبد الحميد الصباغ، أ. رائد دهمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1653
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 21:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحليل العلاقة بين الفساد والاقتصاد: دراسة في مجموعة من البلدان المختارة *

د. عبد الحميد الصباغ **
أ. رائد دهمان ***

* تاريخ التسليم: 24/ 10/ 2015م، تاريخ القبول: 20/ 1/ 2016م.
** جامعة حلب/ سوريا.
*** طالب دراسات عليا/ قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية/ كلية الاقتصاد/ جامعة حلب/ سوريا.

ملخص:

تضمن البحث دراسة مفهوم الفساد وغسيل الأموال، وتسليط الضوء على أسباب ظهور الفساد ونموه، وأشكال الفساد وآثاره السلبية، وطرق قياس مؤشراته، من خلال بيانات مؤشر مدركات الفساد– في القطاع العام– في مجموعة من الدول ذات الاقتصادات الجيدة، التي حقق قسم منها النسب الأعلى في مؤشر مدركات الفساد، وحقق القسم الثاني نسباً منخفضة في المؤشر نفسه خلال فترة (2004 – 2013) ، فتم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر مدركات الفساد وحجم الاقتصاد الرسمي في الدول المدروسة؛ بالإضافة إلى استمرار ارتفاع الممارسات الفاسدة المولدة للدخول غير الشرعية.وتوصل الباحث إلى ضرورة مراجعة الإجراءات المحلية الوقائية (كثافة التعليمات– عدد الإجراءات– ضرائب مرتفعة– ...) ، لتلائم الغرض في تقليص حجم الفساد في القطاع العام، مثلما فعلت دول: (نيوزيلندا – سويسرا– الدنمارك – فنلندا) ، ولأن تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمعاهدات الدولية في مكافحة غسيل الأموال؛ فشلت في تحقيق الهدف في البلاد المدروسة: مثل (اليونان – إيطاليا– روسيا – الصين) ، وبالتالي، يجب على صانعي القرار الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في التعامل مع هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، غسيل الأموال، تهرب ضريبي، مكافحة الفساد.

The Correlation between Corruption and Economy: A Study on Sample of Countries

Abstract:

The paper is a study of the concept of corruption and money laundry and to shed light on their causes, growth, forms, negative effects, and methods of measuring indicators through the Corruption Perceptions Index data (Corruption in Public Sector) in a group of successful economies.Corruption Perception Index is high in some countries and low in others.The period between 2004 and 2013) showed positive correlation between the CPI and GDP in some countries that the article investigated, but in others there is a continuation of rising in corrupt practices of illegal entry.It was figured out that countries must review the actions of preventive laws (Intensity of Regulation- procedures, Time, Cost- Tax and Social Security Contribution Burdens) to reduce corruption in the public sector.This has been done in New Zealand, Switzerland, Denmark and Finland.There is no point in following the United Nations Convention against Corruption, and no feasibilities for international treaties in fighting against money laundering since it failed to achieve the target in the country studied: (Greece, Italy, Russia, and China) ; therefore, decision- makers should take the advantage of the experiences of countries that have succeeded in dealing with this phenomenon.

Keywords: *Corruption, money laundering, tax evasion, anti- corruption.*

مقدمة:

يعدّ الفساد ظاهرة قديمة قدم الإنسان، ووباء ذا أبعاد اجتماعية واقتصادية، يترتب عليه نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات كافة وبدرجات متفاوتة، فهو يقوض الديمقراطية وسيادة القانون، ويبيح شراء الذمم ويسارع في تدهور نوعية الحياة، ويتيح ازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب، وغير ذلك من التهديدات إلى ازدهار الأمن البشري.

يظهر الفساد في المجتمعات كافة عند غياب الشفافية والنزاهة، ويكثر في المجتمعات التي تضعف فيها الرقابة وتنعدم فيها المساءلة، ويعد الفساد دليلاً على غياب التوازن في القدرات اللازمة لدى العاملين في مؤسسات القطاع العام، وضعف القدرة في تطبيق القوانين التي تضمن تحقيق الشفافية.

ولا شك في أن الفساد يولِّد دخولاً مرتفعة، من خلال ما يشمل من نشاطات وممارسات فاسدة، مثل: الرشاوى والاحتيال واختلاس المال العام، وغيرها من الممارسات التي لا يمكن حصرها.حيث أصبحت تلك الممارسات الفاسدة، تشكل تحدياً يواجه الحكومات والمجتمعات كافة، لما لها من آثار وخيمة في اقتصادات الدول النامية والمتقدمة؛ حيث اتجهت هذه الدخول نحو قنوات غسيل الأموال، التي باتت تهدد سلامة المراكز المالية عالمياً؛ لما لها من آثار سلبية في اقتصادات الدول النامية والمتقدمة.

1. أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خلال ما يشكله الفساد من عبء كبير على الإقتصاد، من حيث الآثار السلبية للفساد وما يتولد عنه من تحيز وظلم وبغض وخرق القوانين وعمليات غسيل ذلك الناتج من الأموال غير المشروعة، فيمكن الاسترشاد والإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في طرق وضع القوانين الفاعلة؛ نحو التخلص من هذه الظاهرة الخبيثة.

2. أهداف البحث:

- تحديد الأسباب الكامنة وراء نمو ظاهرة الفساد وانتشارها، وآثارها السلبية في الاقتصاد، بالإضافة إلى طرق قياس الفساد وسبل مكافحته.
- التعرف إلى ظاهرة غسيل الأموال، وأساليب غسيل الأموال، وأساليب مواجهتها وسبلها.

3. مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من تزايد الفساد ونموه، الذي يؤدي إلى استنزاف ثروات البلاد وهروب رؤوس الأموال، إضافة إلى تقويض قدرة الحكومات على تقديم الخدمات والواجبات الرئيسة في القطاع العام بكفاءة عالية، فأصبح الفساد مصدر دخل غير شرعي للعاملين في القطاع العام، وأسهم بدوره في تدهور الأداء الاقتصادي؛ حيث أخذ– الفساد– يسلك طرقاً غير مشروعة للعودة والاندماج في الاقتصاد الرسمي من جديد، وذلك عن طريق عمليات غسيل الأموال للدخول غير المشروعة.

وباعتبار أن الفساد عقبة كبرى في طريق التنمية وتخفيف حدة الفقر والبطالة، لذلك تكافل المجتمع الدولي من خلال عقد الاتفاقيات لمكافحة الفساد، إضافة إلى وضع بعض الدول الحلول الوقائية.وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية:

ما العلاقة بين الفساد والاقتصاد الرسمي؟ وماتفسير هذه العلاقة؟

4. دراسات سابقة:

5 – 1 دراسة **أحمد عدنان دهام (2012)**، بعنوان "أثر الفساد في النمو الاقتصادي لسنوات مختارة"

اهتمت الدراسة السابقة في تقصي أثر الفساد في ظل تباين مؤسسات البلدان، بالتطبيق على بلدان العالم التي توافرت عنها بيانات لازمة لإجراء التحليل، توصلت الدراسة السابقة إلى أن الفساد يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي، وهذا التأثير يتباين من بلد إلى آخر، تبعاً لتباين نوعية المؤسسات.

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في تعريف مفهوم الفساد وأسبابه وآثاره، ولكن تناولت الدراسة الحالية، دراسة أسباب انتشار الفساد وطرق قياس مؤشرات الفساد، والعلاقة بين الفساد والاقتصاد الرسمي، في حين اقتصرت الدراسة السابقة على توفيق معادلة انحدار يكون فيها النمو الاقتصادي دالة في مؤشر الفساد.

5 – 2 دراسة **(Schneider - 2008)**، بعنوان:

Shadow Economies and Corruption all Over the World: Empirical Results for (1999- 2003)

(اقتصاد الظل والفساد في العالم – نتائج تجريبية عن الفترة 1999 – 2003)

هدفت الدراسة السابقة إلى تقصي حجم الاقتصاد الخفي في دول متقدمة وناشئة ونامية مختارة من قارات عدة، في فترة مختارة، ودرست العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي، وأسباب ارتفاع الاقتصاد الخفي في مؤشراتها: العبء الضريبي، والضمان الإجتماعي، بالإضافة إلى الفساد في الدول المذكورة بطريقة الاستبانة.

وأخذت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة أسباب تفشي الفساد، ولكن تناولت الدراسة الحالية دراسة العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد وعلاقتها بالاقتصاد الرسمي، في حين تناولت تقدير حجم الاقتصاد الخفي في دول عدة.

5 – 3 دراسة **نور شدهان عداي (2011)** بعنوان «الفساد وأثره على الاقتصاد العام"

تناولت الدراسة السابقة دراسة أشكال الفساد الإداري والجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد بالإضافة الى دراسة الفساد الاقتصادي عالميا، وتوصلت إلى ضرورة مكافحة الفساد بأشكاله في دولة العراق من خلال تفعيل دور السلطات المسؤولة عن ذلك من خلال دور المفتش العام.

أخذت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة أشكال الفساد ومظاهره، واكتفت الدراسة السابقة في ذكر الآثار السلبية للفساد الإدراي والاقتصادي في الاقتصاد الرسمي، في حين تناولت الدراسة الحالية دراسة العلاقة بين الفساد والاقتصاد ودراسة أسباب تلك العلاقة.

5 – 4 دراسة **عبد الحميد الصباغ (2014)** بعنوان "العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي"

تناولت الدراسة السابقة التعريف بالاقتصاد الخفي وأسباب ظهوره ونموّه، و تقدير حجم الاقتصاد في عينة من الدول، وتوصلت الدراسة إلى علاقة طردية بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي.

أشارت الدراسة السابقة إلى أن الفساد أحد مصادر الدخل غير المشروع، في حين تناول البحث الحالي دراسة العلاقة بين الفساد والاقتصاد الرسمي.

5. فرضيات البحث:

سيتم في هذا البحث اختبار الفرضية الآتية:

- لا يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر مدركات (تمييز) الفساد.

6. منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في بحثه لتحديد الأسس النظرية للظاهرة المدروسة، بالرجوع إلى الكتب والدوريات والأبحاث المتعلقة بالموضوع، وتناول دراسة تطبيقية على البيانات الفعلية، للقوائم التقديرية لمؤشر الفساد وحجم الاقتصاد الرسمي، من خلال قياس قوة واتجاه الارتباط بينهما بالاعتماد على برنامج .

7. الحدود الزمنية والمكانية:

- **الحدود الزمنية**: يغطي البحث فترة عشرة أعوام من عام 2004 ولغاية 2013.
- **الحدود المكانية**: الدول (نيوزيلندا – وسويسرا– والدنمارك – وفنلندا– واليونان– وإيطاليا– وروسيا – والصين) واختيرت الدول ذوات الاقتصادات الجيدة؛ والتي حقق قسم منها النسب الأعلى في مؤشر مدركات الفساد، وحقق القسم الآخر نسباً منخفضة.

8. مفهوم الفساد:

لم تُعرِّف الأمم المتحدة الفساد في الاتفاقيات.أما منظمة الشفافية الدولية فقد عرفته بأنه سوء استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية.(موقع منظمة الشفافية الدولية، تاريخ الاطلاع 7/ 01/ 2015)

يشمل التعريف مدى واسعاً من السلوكيات والممارسات التي تتيح الاستفادة من المنصب، والاختلاس والتماس الرشوة، والبوح بالمعلومات والقرارات قبل صدورها، فضلاً عن ممارسات صانعي القرار الصادرة للنفع الخاص.(دهام، 3، 2014)

يعاب على التعريف السابق أنه لم يتطرق إلى فساد الضمير، وفساد الأخلاق والفساد الإجتماعي...الخ، فالفساد طيف واسع.يشمل: تهريب المخدرات وصناعة الأغذية والأدوية الفاسدة وبيعها...الخ.

وقد ورد تعريف الفساد بحسب تقرير لجنة الشفافية والنزاهة المصرية بأنه "الأفعال التي يقدم على ممارستها شخص أو مجموعة من الأشخاص، بدون وجه حق للحصول على منافع ومزايا بطرق ووسائل مخالفة لما نصت عليه القوانين والتشريعات الوطنية". حيث يشمل التعريف الممارسات الفاسدة خارج القطاع العام.(تقرير وزارة الدولة للتنمية الادارية، 6، 2008)

وللفساد أشكال عدّة أهمها: الاختلاس والرشوة والاحتيال، والتهرب من الضرائب والابتزاز وغسيل الأموال، بالإضافة إلى ممارسات عديدة لا يمكن حصرها.

9. الأسباب الكامنة وراء انتشار الفساد:

تختلف أسباب انتشار ظاهرة الفساد من دولة إلى أخرى، ولكن يمكن الدلالة على أهم تلك الأسباب، كما يأتي: (شنايدر، 2008، 5)

1. أعباء الضرائب والرسوم على الشركات، والتهرب من الكلفة العالية.

2. كثرة الضوابط الحكومية وكثافة التعليمات؛ والإجراءات المفروضة تؤدي إلى تفشي الفساد.

3. عدم وضوح بعض التشريعات والقوانين النافذة؛ والغموض والتباين في تفسيرها وتطبيقها، مما يدفع موظفي القطاع العام إلى الاستفادة في إخفاء الحقوق، ومنح الامتيازات.

4. انخفاض الولاء للمؤسسات الحكومية وهبوط مؤشر الثقة لدى المواطنين من ناحية تخفيض الضرائب.

5. ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

6. كثير من الأشخاص يوضعون في مكان يتاح لهم أن يقبلوا الرشوة مقابل التستر على أعمال غير مشروعة، فالمعاملة هي أساساً غير قانونية والأموال الناتجة عنها للطرفين غير مشروعة.

7. ضعف المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين وانحسارها، مما يشجع التنافس بين العامة للحصول عليها، عن طريق ممارسة الواسطة والمحسوبية والمحاباة والرشوة.

بالإضافة إلى انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية من جهة المواطن، كما أن لسوء توزيع الثروة الناتج عن التدني في رواتب الموظفين؛ وارتفاع المعيشة دافعاً معنوياً للموظف في التفتيش عن مورد مالي إضافي.

10. أشكال الفساد ومظاهره: (عداي، 2011، 19 - 20)

تنوعت أشكال الفساد وتزايدت، وأبرزها استغلال المسؤولين الحكوميين لمناصبهم ونفوذهم من أجل تحقيق مكاسب مادية مرتفعة، عبر منحهم التسهيلات لرجال الأعمال، كأن يتم تقديم الائتمان من المصارف الحكومية بفوائد منخفضة وبدون ضمانات لرجال

الأعمال؛ وذلك لقاء عوائد مادية كبيرة، دون أي مسؤولية عن السداد.بالإضافة إلى تقديم خدمات للعاملين في القطاع الخاص من خلال منح خفض وإعفاءات ضريبية؛ عبر سلسلة من الاستثناءات والاحتيال على القوانين.ليبحث المسؤولون الفاسدون فيما بعد عن طرق لغسيل تلك الأموال الناتجة عن أعمال الفساد.

ويمكن إجمال أهم مظاهر الفساد في القطاع العام وسلوكياته: (موقع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن، تاريخ الاطلاع 01/ 01/ 2015)

1. الرشوة: وهي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى، من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفةً للأصول.

2. المحسوبية: هي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة، ينتمي لها الشخص دون أن يكونوا مستحقين لها.

3. المحاباة: وهي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

4. الواسطة: التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الإلتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة.مثل: تعيين شخص في منصب معين، لأسباب تتعلق بالقرابة رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.

5. نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها، من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

6. الابتزاز: عبر الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع، مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

11. الآثار السلبية للفساد في الاقتصاد الرسمي:

يؤثر الفساد في المجتمعات بشكل سلبي وبعدة طرق، ويترك آثاراً اقتصادية واجتماعية وبيئية، وقد يكلف الأرواح.وفيما يأتي أهم الآثار الاقتصادية:

1. انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة التهرب الضريبي، مما يؤدي إلى انخفاض في الإنفاق العام وفرض ضرائب جديدة.(Brennan ، 1985، 19)

2. استنزاف للثروة الوطنية، من خلال توجيه الموارد الشحيحة في بلد ما نحو مشاريع ذات منفعة أقل للمجتمع وربحية أكبر للفاسدين وأصحاب المصالح، الأمر الذي

يعزز التضخم في الأسعار الناتج عن سوء توزيع في الثروة.(موقع منظمة الشفافية الدولية، 7/ 01/ 2015)

3. يدفع الفساد ذوي المواهب التورط في الجرائم سعياً للربح الوافر، بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية التي تؤدي للنفع العام.(سعيد، 2005، 19)

4. تعدى الفساد القطاع العام، حيث ضرب الشركات الخاصة.كما حدث في مصرف (Baring Brothers) البريطاني في سنغافورة؛ حيث أعلن إفلاسه، نتيجة فساد مدير البنك من خلال ثقته بموظف واحد، والسماح له بجني الأرباح المالية وإخفاء الخسائر الناتجة عن المضاربات المالية.(موقع الأسواق المالية، تاريخ الاطلاع 01/ 01/ 2015)

5. يزيد من عمليات غسيل الأموال، لإزالة الصفة غير المشروعة عن الأموال الناتجة عن الفساد، خصيصاً في الدول التي تتبع مساءلة صارمة.

6. تنشيط عمليات غسيل الأموال في المصارف.

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية فهناك آثارٌ سلبية اجتماعية (عبد المولى، 1999، 251 – 252) ، مثل انتشار الفقر، وتفاقم مشكلة البطالة، وتنامي قيم الأنانية، واللامبالاة، وانتشار الدعارة والرشاوى، وأصبح معيار الفرد الاجتماعي هو المال بغض النظر عن مصدره، وظهر البغض بين أفراد المجتمع الواحد نتيجة المحاباة والوساطات والتماس الرشوة.إضافة إلى الآثار السلبية البيئية (مبارك، 2006، 14)، حيث أدى الفساد إلى التدهور البيئي، وانتشار الأوبئة والأمراض بسبب عدم تنفيذ دقيق لمشاريع الصرف الصحي.

12. الجهود والإتفاقيات الإقليمية والدولية:

إدراكا لأضرار ظاهرة الفساد الخبيثة وتوخياً لانتشاره، بادرت الدول في مواجهته بوضع حلول فردية إلى جانب الاتفاقيات الدولية، نذكر أهمها:

1.13. **منظمة الشفافية الدولية**: (موقع منظمة الشفافية الدولية، تاريخ الاطلاع 07/ 01/ 2015) هي مؤسسة عالمية غير حكومية– ،مقرها في برلين ولها وجود في اكثر من 100 دولة– تأسست في ألمانيا عام 1993 من قبل (Peter Eigen) أحد مسؤولي البنك الدولي السابقين، وهي نتاج تعاون كبير من صندوق النقد والبنك الدوليين.مهمتها وقف الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة على جميع المستويات وفي جميع قطاعات المجتمع.وهدفها العمل على مكافحة الفساد، ونشر الوعي؛ من خلال إصدار مؤشرات تقيس درجة الفساد في البلاد، ونشر تقارير سنوية عن الفساد العالمي.

2.13. **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**: (موقع مكتب مكافحة المخدرات والجريمة، تاريخ الاطلاع 07/ 01/ 2015) انعقدت الإتفاقية في المكسيك عام 2003 – دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 2005 – من أجل ترويج التدابير الرامية إلى منع الفساد وتدعيمها، ومكافحته بصورة أكثر كفاءةً، والتعاون الدولي في هذا السبيل؛ وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة، فتناولت منع غسيل الأموال الناتجة عن الفساد، وحثّ الدول على إنشاء نظام رقابي على المؤسسات المالية وغير المالية، وإنشاء وإحداث هيئة تتولى منع الفساد، وزيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد، وحثَّت الدول على اعتماد نظم عادلة لتوظيف المدنيين في القطاع العام، ووضع تدابير لتجريم الممارسات الفاسدة فيه، بالإضافة إلى الاسترشاد والتعاون بين الدول للاستفادة من التجارب والخبرات.

13. مؤشرات الفساد وطرق القياس:

تقيس المنظمات الدولية مؤشرات عديدة مرتبطة بالفساد، نذكر أهمها:

1.14. **مؤشر دافعي الرشوة**: (بيان صادر عن موقع منظمة الشفافية الدولية، 07/ 01/ 2015) هو تقويم كبار الدول المصدرة؛ بناء على احتمال شركاتهم لدفع الرشاوى في الخارج.حيث يجري استقصاء عبر سؤال التنفيذيين في الشركات التجارية عن الممارسات الفاسدة للشركات التابعة لها في الخارج في القطاعات جميعها.

2.14. **مؤشر منظمة الشفافية الدولية لمدركات الفساد**: (بيان صادر عن موقع منظمة الشفافية الدولية، تاريخ الاطلاع 07/ 01/ 2015) يعرّف على أنه ذلك المؤشر الذي يقوِّم الدول ويرتبها وفقاً لدرجة وجود الفساد– في القطاع العام– بناءً على إدراك رجال الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم وتقويمهم، بما في ذلك المتخصصين والمراقبين المطلعين في الدولة نفسها.وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد، جمعت عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة مستقلة.

3.14. **بارومتر منظمة الشفافية الدولية للفساد العالمي**: (بيان صادر عن موقع منظمة الشفافية الدولية، تاريخ الاطلاع 07/ 01/ 2015) وهو استطلاع رأي عام (عبر شبكات استطلاع الرأي مثل شبكة WIN/ GIA) ؛ يستعرض آراء جمهور (البلد محل البحث) حول الفساد وآثاره على حياتهم، بما في ذلك التجارب الشخصية مع الرشوة.

بالإضافة إلى التقرير العالمي الشامل عن الفساد، والذي يركز في كل عام على دراسة الفساد في قطاع حيوي من قطاعات العمل في الدولة.

14. غسيل الأموال.

15 – 1 تعريف غسيل الأموال.

يمكن تعريف غسيل الأموال بأنَّها: ضم أموال ناتجة عن أعمال غير مشروعة أو نشاطات قذرة؛ إلى أموال أخرى نظيفة لتصبح بالمجمل أموالاً مشروعة من قبل المشرّع. (الخطيب، 2005، 234)

تتعدد المصادر غير المشروعة وتختلف من دولة لأخرى، ولكنها تتفق في نشاطات: النصب، والسرقة، والاختلاس، وجرائم الاختطاف، وتجارة الأسلحة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والفساد والرشوة، والاتجار في الأعضاء البشرية إلخ....

15 – 2 مراحل عملية غسيل الأموال.

تتم عملية غسيل الأموال وفق مراحل عدة وأساليب معقدة، تتطلب استخدام عدد من القنوات والأعمال والشخصيات، وبخاصة إذا تم نقل أو تحويل الأموال خارج البلد.ومن أساليب الغسيل: شراء العقارات، والفواتير المزورة، ومحال المجوهرات والمعادن النفيسة، وشراء الشركات الصغيرة المفلسة، وشركات الصرافة، وصالات القمار والكازينوهات الخ....، وتبين التقديرات أن نسبة 50 – 70% من الأموال غير المشروعة يتم غسيلها عبر المصارف في جميع أنحاء العالم.(عبد العظيم، 1997، 292)

تتعدد أساليب غسيل الأموال ومراحلها، ولكن معظمها يسلك المراحل الآتية: (جديع، 2010، 11 – 42)

1. الإيداع في المصرف: يتم إيداع الأموال لدى حساب أو حسابات في المصارف المحلية، وإجراء عمليات: من استثمار وتحويل للخارج وشراء أصول مالية وغيرها.

2. التمويه: تمويه الأموال من خلال تحويلها لأشخاص وتجميعها في حسابات شركات قائمة وغيرها من العمليات التي يصعب تعقب أثرها من قبل رجال القانون.

3. الاندماج مع الاقتصاد: العودة والاستثمار في شركات ومشروعات تجارية، ويعرف هذا المشروع التجاري بأنه مشروع قانوني لدى الدولة والأفراد، وهكذا تصبح الأموال نظيفة.

15 – 3 أسباب شيوع ظاهرة غسيل الأموال.

ظهرت ظاهرة غسيل الأموال للأسباب نفسها الناتج عنها الاقتصاد الخفي؛ وبالإضافة لأسباب عدة أهمها: (جديع، مرجع سبق ذكره)

1. ظهور السوق السوداء: وهي نتيجة طبيعية لأي حظر أو تقييد من الدولة على النشاط الاقتصادي.

2. انتشار العولمة: الذي أسهم في نقل الأموال من دولة إلى أخرى من أجل التحايل على القوانين والإستفادة من الانفتاح الاقتصادي.

3. ظهور البنك الإفتراضي وتطور اللإتصالات والمعاملات المصرفية.

4. تبني السرية المصرفية والحسابات المرقمة.

وغيرها من الأسباب من تواطؤ موظفي المصارف، وتواطؤ صانعي السياسات التي تخدم مصالح كبار رجال الأعمال في النشاطات غير المشروعة، والتحول للاتجار على مستوى دولي.

15 – 4 الآثار السلبية لعمليات غسيل الأموال في الاقتصاد والمجتمع:

ينتج عن عمليات غسيل الأموال آثارٌ سلبية عديدة في الاقتصاد– علاوة على آثار الاقتصاد الخفي– يذكر أهمها: (الخطيب، مرجع سبق ذكره)

1. اختلال في نسب السيولة اللازمة لمواجهة السحب المفاجئ على المدى القصير.

2. اختلال التوازن في نشاطات عدة قد تم إستخدامها لغسيل الأموال: مثل ارتفاع أسعار العقارات، وما يتبعها من الأراضي الزراعية والمحاصيل.

بالإضافة إلى الآثار السلبية في الاقتصاد فهي تخّلف آثاراً سلبية اجتماعية، حيث تتطور لتؤثر مجدداً في الاقتصاد الرسمي؛ من خلال انتشار الفساد الإجتماعي، وتفاقم مشكلة البطالة نتيجة أن المشروعات المقامة لغسيل الأموال تبحث عن السيولة والربح السريع، والأهم من ذلك تمركز أموال كبيرة بأيدي قلّة من الأفراد؛ ممن يعملون في الاتجار أحيانا في المخدرات والسلاح والدعارة.

15 – 5 الجهود الدولية والإقليمية في مواجهة عمليات غسيل الأموال:

اتجهت الدول في العقدين الأخيرين نحو مواجهة عمليات غسيل الأموال لما لها من آثار سلبية، فانبثقت العديد من المؤتمرات والتوصيات واللجان الدولية في هذا المجال، كان أبرزها فيما يأتي بحسب الأهمية:

15 – 5 – 1 اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 أو (اتفاقية فيينا) : (موقع الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع 04/ 08/ 2014):

تناولت الأمم المتحدة مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية،

فنبهت إلى الآثار السلبية للمخدرات على الاقتصاد والمجتمع، ونبهت إلى حجم عمليات غسيل الأموال الناتجة عن الأنشطة المتعلقة بالمخدرات من زراعة واتجار وتعاطي.ونصت اتفاقية فيينا 1988 على تجريم غسيل الأموال وتجميد الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع في المخدرات، والتعاون الدولي في هذا المجال فعلياً.

15 – 5 – 2 **مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسيل الأموال**: (موقع لجنة العمل المالية، تاريخ الاطلاع 13/ 08/ 2014)

استجابةً للقلق المتزايد بشأن غسيل الأموال، أُنشئت لجنة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسيل الأموال (FATF) ، فانعقدت بحضور دول قمة G- 7 في مدينة باريس عام 1989.

وفي عام 1990، أصدرت لجنة العمل المالي تقريراً يتضمن "التوصيات الأربعين"، وكان هدفها توفير خطة شاملة من الإجراءات اللازمة لمكافحة غسيل الأموال، كالتدابير الوقائية من خلال إيلاء العناية الواجبة بالعملاء والاحتفاظ بالسجلات والإبلاغ عن العمليات المشبوهة وغيرها.

وفي أيلول 2001 أُضيفت تسع توصيات جديدة تتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، فغدت عصب الجهود الدولية في "مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب".

15 – 5 – 3 **إتفاقية باليرمو Palermo :2000**) موقع الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع 25/ 08/ 2014)

انعقدت اتفاقية في مدينة بالريمو الإيطالية تحت عنوان: (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية) ، نصت على إنشاء قاعدة بيانات دولية، تضم المعلومات والتشريعات في مجال مكافحة غسيل الأموال، وإعداد نماذج لقوانين مكافحة غسيل الأموال.

15 – 5 – 4 **مجموعة إيغمونت EGMONT**) : موقع مجموعة إيغمونت، تاريخ الاطلاع 04/ 07/ 2014)

تأسست عام 1995 وتضم في عضويتها 148 مكتباً من وحدات الاستخبارات المالية في جميع القارات، ويتجسد دور المجموعة من خلال التعاون وتبادل الخبرات في مكافحة غسيل الأموال بين الأعضاء، وتبادل المعلومات حول العالم ضمن مبادئ وشروط خاصة.

15. العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد والناتج المحلي الإجمالي:

يتكون مؤشر مدركات الفساد من 10 درجات، تبدأ بالصفر لتشير إلى مستوى عالٍ

من الفساد، وتنتهي بالتدرج 10 الذي يعني مستوى منخفضاً من الفساد.ومن أجل توافق تزايد مستوى الفساد مع تزايد قراءات مقياس الفساد المستخدم؛ أُجري تعديل على المؤشر تضمن طرح التدرج في مقياس الفساد من10، ليدل التدرج المرتفع في المؤشر على مستوى مرتفع من الفساد.

الجدول (1)

التطور الزمني للمؤشر مدركات تمييز الفساد في بلدان عينة البحث

مؤشر مدركات الفساد (التدرج في الأرقام صعوداً أكثر فساداً من 0 حتى 10)								
روسيا	الصين	اليونان	إيطاليا	سويسرا	فنلندا	الدنمارك	نيوزيلندا	الدولة/ العام
7.6	6.8	5.7	5.2	0.9	0.3	0.5	0.4	2004
7.5	6.7	5.7	5.0	0.9	0.4	0.5	0.4	2005
7.7	6.5	5.6	5.1	0.9	0.4	0.5	0.4	2006
7.9	6.4	5.4	4.8	1.0	0.6	0.6	0.6	2007
7.8	6.4	5.3	5.2	1.0	1.0	0.7	0.7	2008
7.9	6.5	6.2	5.7	1.0	1.1	0.7	0.6	2009
7.6	6.4	6.5	6.1	1.3	0.8	0.7	0.7	2010
7.2	6.1	6.6	6.1	1.2	0.6	0.6	0.5	2011
7.2	6.0	6.4	5.8	1.5	1.0	1.0	1.0	2012
7.3	6.4	6.0	5.7	1.4	1.1	0.9	0.9	2013

المصدر: البيانات من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية.

(www.transparency.org/ research/ cpi/ تاريخ الاطلاع 04/ 01/ 2015)

الجدول (2)

التطور الزمني للاقتصاد الرسمي في بلدان عينة البحث.

الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار – بالأسعار الجارية)								
روسيا	الصين	اليونان	إيطاليا	سويسرا	فنلندا	الدنمارك	نيوزيلندا	الدولة
591	1,932	228	1,736	374	189	245	103	2004
764	2,257	240	1,786	385	196	258	114	2005
990	2,713	262	1,873	405	208	274	110	2006

الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار – بالأسعار الجارية)								
روسيا	الصين	اليونان	إيطاليا	سويسرا	فنلندا	الدنمارك	نيوزيلندا	الدولة
1,300	3,494	305	2,127	451	246	311	135	2007
1,661	4,522	342	2,307	524	272	344	131	2008
1,223	4,990	321	2,111	509	239	311	119	2009
1,525	5,931	294	2,055	551	237	313	143	2010
1,905	7,321	290	2,197	657	262	334	163	2011
2,017	8,229	249	2,013	631	247	315	171	2012
2,097	9,240	242	2,071	650	257	330	186	2013

المصدر: البيانات من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي..http:// data. albankaldawli.org/ indicator تاريخ الاطلاع 04/ 01/ 2015))

يتم الكشف عن العلاقة بين الفساد والاقتصاد الرسمي، في اختبار الفرضية القائلة: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر مدركات الفساد.

استخدم الباحث برنامج SPSS، لدراسة علاقة الارتباط بين متوسط الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة لفترة عشر سنوات (2003 – 2013) ، مع متوسط مؤشر الفساد لكل بلد في الفترة نفسها، ولجأ الباحث في الاختبار إلى معامل الارتباط بيرسون، والتحليل من جانبين.

Correlations

		CPI	GDP
مؤشر مدركات الفساد	Pearson Correlation	1	.508**
	Sig.(2- tailed)		0.00
	N	80	80
إجمالي الناتج المحلي	Pearson Correlation	.508**	1
	Sig.(2- tailed)	0.00	
	N	80	80

**. (Correlation is significant at the 0.01 level (2- tailed. .

نلاحظ من النتائج الواردة أعلاه في الشكل Correlations أن tailed Significance = 0.000.2 وهو اقل من 0.05، وهذا يدل على أن هناك ارتباطاً بين الاقتصاد الرسمي (حجم الناتج المحلي الإجمالي) والفساد؛ وهو ارتباط موجب متوسط بدلالة الرقم (0.508) .

بالتالي نرفض فرضية العدم القائلة لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة وذات دلالة معنوية بين الاقتصاد الرسمي والفساد وهذه العلاقة طردية متوسط الارتباط.

ويمكن تفسير هذا الارتباط الموجب بين الفساد والناتج المحلي الإجمالي، عبر الكشف عن درجة مرونة وملاءمة القوانين من خلال المؤشرات الاقتصادية للبلدان المدروسة فيما يخص إجراءات تسجيل نشاط تجاري، وإجراءات بناء وتشييد مبنى تجاري، فيما يلي:

الجدول (3)

المؤشرات الاقتصادية المدروسة للبلدان عينة البحث عام 2013

		مؤشر بدء النشاط التجاري×			مؤشر استخراج تراخيص البناء××		
الدولة	الفساد	عدد الإجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	عدد الإجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة (%من متوسط الدخل القومي للفرد)
نيوزيلندا	0.9	1	0.5	0.4	10	93	0.6
الدنمارك	0.9	4	5.5	0.2	7	64	1.3
فنلندا	1.1	3	14	1	15	64	0.8
سويسرا	1.4	6	18	2.1	11	154	0.7
إيطاليا	5.7	6	6	16.5	10	233	3.7
اليونان	6	11	11	20.5	18	124	0.6
الصين	6.4	13	33	2.1	25	279	8.3
روسيا	7.3	8	18	2	32	285	3.1

المصدر: البيانات من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: موقع ممارسة الأعمال http:// www. doingbusiness.org (29/ 12/ 2014)

- **أخذ (مؤشر بدء النشاط التجاري) لعام 2013.**

يقيس مؤشر بدء النشاط التجاري: صعوبة بدء وتأسيس الأعمال، من خلال قياس عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلّقين بتأسيس وتشغيل شركة صغيرة ومتوسطة

الحجم ذات مسؤولية محدودة.

قُسمت الدول المدروسة في الجدول (2) إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى: الدول الأقل فساداً**: (نيوزيلندا – وسويسرا– والدنمارك – وفنلندا) .كان عدد الإجراءات المفروضة لبدء النشاط في نيوزيلندا (إجراء واحد) ومدة إنجازه نصف اليوم؛ وبتكلفة 0.4% من متوسط الدخل القومي للفرد، وفي فنلندا فرضت ثلاثة إجراءات؛ وزمن إجرائها 14 يوماً؛ وبتكلفة 1% من متوسط الدخل القومي للفرد، بالإضافة إلى الدنمارك أربعة إجراءات خلال 5 أيام ونصف اليوم؛ وبتكلفة 0.2% من متوسط الدخل القومي للفرد، أما في سويسرا ستة إجراءات؛ خلال 18 يوماً؛ وبتكلفة قدرها 2.1% من متوسط الدخل القومي للفرد.

- ويمكن إجمال بيانات المجموعة الأولى على النحو الآتي: عدد الإجراءات المفروضة بين 1 والـ 6، وعدد الأيام من نصف يوم حتى 14 يوماً، أما التكلفة بين 0.2 والـ 2.1 % من متوسط الدخل القومي للفرد.حيث تدرج مؤشر الفساد في الدول ضمن المجموعة الأولى وذلك لارتفاع الأعباء.

- **المجموعة الثانية: الدول الأكثر فساداً**: (اليونان – وإيطاليا– وروسيا – والصين)

كان عدد الإجراءات المفروضة لبدء النشاط في إيطاليا ستة إجراءات ومدة تنفيذها 6 أيام لبدء المشروع؛ وبتكلفة 16.5% من متوسط الدخل القومي للفرد، وفي اليونان فرضت أحد عشر إجراء؛ لمدة 11 يوماً؛ وبتكلفة 20.5% من متوسط الدخل القومي للفرد، بالإضافة إلى الصين ثلاثة عشر إجراء خلال 33 يوماً؛ وبتكلفة 2.1% من متوسط الدخل القومي للفرد، أما في روسيا ثمانية إجراءات؛ خلال 18 يوماً؛ وبتكلفة قدرها 2% من متوسط الدخل القومي للفرد.

- سجلت دول المجموعة الثانية عدد الإجراءات لبدء النشاط بين 6 والـ 13 إجراء، وعدد الأيام من ستة أيام حتى 33 يوماً، أما التكلفة بين 10.5 – 20.5 % من متوسط الدخل القومي للفرد.

فسر مؤشر –بدء النشاط التجاري– وجود ظاهرة الفساد وتباينها بين الدول من حيث ازدياد الإجراءات الروتينية، وطول الفترة الزمنية والتكاليف المرتفعة، التي تدفع رجال الأعمال في المبادرة إلى دفع الرشوة بخاصة في دول المجموعة الثانية؛ للتخلص من معوقات بدء المشروع التجاري.

- **وأُخذ أيضاً مؤشر استخراج تراخيص البناء في عام 2013 للمجموعتين.**

- **المجموعة الأولى: الدول الأقل فساداً**: (نيوزيلندا – وسويسرا– والدنمارك – وفنلندا) .كانت الإجراءات المطلوبة في الدول الأربع بين 10 و15 إجراء، أما الوقت المستغرق فهو بين 93 و 154 يوماً، أما بالنسبة للتكلفة فتراوحت بين 0.6 و 1.3% من متوسط الدخل القومي للفرد.

- **المجموعة الثانية: الدول الأكثر فساداً**: (اليونان– وإيطاليا – وروسيا – والصين) .كان عدد الإجراءات المطلوبة في الدول الأربع بين 10 و 32 إجراء، أما الوقت المستغرق فهو بين 124 – 285 يوماً، أما بالنسبة للتكلفة فتراوحت بين 0.6 – 8.3% من متوسط الدخل القومي للفرد.وقد سجلت اليونان الانخفاض في تكلفة هذا المؤشر – استخراج تراخيص بناء– كنوع من التسهيلات، والذي قابله ارتفاع في المؤشر السابق.

وهذا المؤشر –استخراج تراخيص البناء– يفسر وجود الظاهرة وتباينها بين الدول من حيث ازدياد الإجراءات الروتينية، وطول الفترة الزمنية والتكاليف المرتفعة، التي تدفع رجال الأعمال في المبادرة أيضاً إلى دفع الرشوة للتخلص من تلك المعوقات.

قد فسر المؤشران السابقان العلاقة الطردية بين الاقتصاد الرسمي والفساد، حيث يلجأُ رجال الأعمال إلى دفع الرشوة للتخلص من الإجراءات الروتينية –معظم الأحيان قاتلة للوقت– والاحتيال للتخلص من التكاليف الرسمية من بعض التكاليف الرسمية المرتفعة في بعض الدول.

16. النتائج:

1. إن التصورات المتعلقة بوتيرة الفساد في بلدان عينة البحث لم تشهد أي تحسن في العقد الأخير، ويظهر ذلك جلياً في ازدياد بيانات مؤشر مدركات تمييز الفساد في بلدان: (نيوزيلندا – وسويسرا– والدنمارك – وفنلندا– واليونان– وإيطاليا– وروسيا – والصين)
.

2. بالرغم من وجود علاقة إيجابية بين الفساد والنمو الاقتصادي بدلالة الرقم (0.508) ، فإن الفساد يُعد ضريبة إضافية يدفعها رجال الأعمال لغير مستحقيها للاحتيال والاستفادة من غموض القوانين والتشريعات وثغراتها، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الطاقة الضريبية للمجتمع ككل.

3. فسرت بيانات (مؤشر بدء النشاط التجاري– مؤشر استخراج تراخيص البناء) لعام 2013، العلاقة الطردية بين الاقتصاد الرسمي والفساد وتباينها بين الدول، من

حيث ازدياد الإجراءات الروتينية، وطول الفترة الزمنية والتكاليف المرتفعة، التي تدفع رجال الأعمال في المبادرة إلى دفع الرشوة بخاصة في: (اليونان – وإيطاليا– وروسيا – والصين) ؛ للتخلص من تلك معوقات.

4. إن الاحتمالية المتصورة لقيام الأفراد والشركات في بلدان عينة البحث، بممارسة الفساد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإدراك العاملين في القطاع العام في البلاد للفساد الموجود خصيصاً في: (اليونان – وإيطاليا– وروسيا – والصين) .

5. إن الأهمية المتزايدة لجذب الاستثمارات ووقف استنزاف الثروات الوطنية، تجعل من محاربة الفساد حاجة ملحة على الصعيد العالمي نحو التنمية الاقتصادية، ولكن فشلت اتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الفساد في البلاد: مثل: (اليونان – وإيطاليا– وروسيا – والصين) .

6. أثبتت دراسة سابقة –بعنوان العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي– وجود علاقة موجبة قوية بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي حيث ذكرت أن الفساد هو أحد مصادر الاقتصاد الخفي، وأثبتت الدراسة الحالية العلاقة الموجبة بين مؤشر مدركات الفساد والاقتصاد الرسمي.

17. التوصيات:

1. دعوة صانعي القرار (خصيصاً في الدول النامية) إلى توفير قدر كبير من الشفافية والوضوح في القوانين والتشريعات، والتخلص من الروتين والبيروقراطية؛ التي من شأنها الحد من انتشار الفساد؛ لما له من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

2. نشر التكنولوجيا وتعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية، لتقليل الاحتكاك المباشر بين المسؤولين الحكوميين والمواطن.

3. دفع الأجور الكافية للعاملين في القطاع العام، ومنح الحوافز لمستحقيها، وبالمقابل تفعيل أجهزة الرقابة والمساءلة؛ ومعاقبة من تثبت إدانته بالفساد معاقبة سريعة.

4. إطلاق برامج وحملات توعية ضد الفساد؛ من خلال وسائل الإعلام المختلفة، عبر برامج وندوات متعددة من قبل كبار الاقتصاديين، يتم فيها تسليط الضوء على الآثار السلبية للفساد؛ سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية على الفرد والمجتمع.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. الحمدان سعيد، سيد جاب الله السيد، 2005 – المصاحبات الاقتصادية و الاجتماعية لجريمة غسيل الأموال في ظل تحولات العولمة. ورقة البحث الثالثة في ندوة المجتمع والأمن، السنة الرابعة، الجلسة الثالثة، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ص19.
2. الخطيب سمير، 2005 – مكافحة عمليات غسيل الأموال. منشأة المعارف في الإسكندرية، مصر، 234 صفحة.
3. دهام أحمد عدنان، 2012 – أثر الفساد في النمو الاقتصادي. مجلة تنمية الرافدين، العدد 109، مجلد 34، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص 3.
4. عبد العظيم حمدي، 1997 – غسيل الأموال في مصر والعالم. الطبعة الأولى، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، طنطا، مصر، 292 صفحة.
5. عبد المولى سيد شوربجي، 1999 – عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 14، العدد28، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص251 – 252.
6. عداي نور شدهان، عبد الكاظم داخل عجلان، 2011 – الفساد وأثره على الاقتصاد العام. منشورات وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية/ قسم السياسة الضريبية، العراق، ص19–20.
7. مبارك بلاطة، عبد الله خبابة، 2006 – تأثير ظاهرة غسيل الأموال على مصادر تمويل اقتصاديات الدول النامية. ورقة بحث في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص14.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Brennan G; Buchanan J. , 1985- The reason of rules. Constitutional political economy. Cambridge University Press, Cambridge, Great Britain. P. 19.*

2. *Judae R. , 2010- Kuwaiti Law's Vision of the Bank Money Laundering processes. Kuwaiti Law Journal, (1) 3,p. 11- 42.*
3. *Schneider F. , 2008- Shadow Economies and Corruption all over the World: Empirical Results for 1999 to 2003. Forthcoming in International Journal of Social Economics, 35/ 9, September, P. 5.*

ثالثاً ـ المراجع الإلكترونية:

1. وزارة الدولة للتنمية الإدارية، 2008 – أولويات العمل وآلياته. التقرير الثاني للجنة الشفافية والنزاهة المصرية، نسخة الكترونية، ص6. موقع مكتبة الإسكندرية:

http:// www. bibalex. org/ arf/ ar/ News/ TIC_Report2_v31. pdf (تاريخ الاطلاع 01/ 01/ 2015)

2. موقع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن:
http:// www. snaccyemen. org/ index. php?ac=3&no=94&d_f=38&t_f=0 &t=5&lang_in=Ar (تاريخ الاطلاع 01/ 01/ 2015)

3. موقع الأسواق المالية:

http:// www. icn. com/ ar/ rightnews/ 2012/ 08/ 09/ مضاربات– الاتحاد– الأوربي/ index. html (تاريخ الاطلاع 01/ 01/ 2015)

4. موقع منظمة الشفافية الدولية:

http:// www. transparency. org/ whoweare
http:// www. transparency. org/ whoweare/ history

(تاريخ الاطلاع07/ 01/ 2015))

5. بيان صادر عن موقع منظمة الشفافية الدولية بعنوان «مؤشر دافعي الرشاوى –2006 أسئلة وأجوبة» نسخة الكترونية: تاريخ الاطلاع07/ 01/ 2015))
http:// archive. transparency. org/ content/ download/ 9700/ 67352/ file/ BPI_2006_Q&A_Arabic. pdf

6. نسخة الكترونية عن الوثيقة، موقع مكتب مكافحة المخدرات والجريمة:
http:// www. unodc. org/ documents/ treaties/ UNCAC/ Publications/ Convention/ 08- 50024_A. pdf (تاريخ الاطلاع 07/ 01/ 2015))

7. بيان صادر عن موقع منظمة الشفافية الدولية بعنوان «مقياس الفساد العالمي 2013 – أسئلة متكررة» نسخة الكترونية: تاريخ الاطلاع 07/ 01/ 2015))
http:// www. transparency. org/ files/ content/ pressrelease/ GCB2013_ FAQs_AR. pdf

8. المصدر موقع منظمة الشفافية الدولية:
http:// www. transparency. org/ whoweare/ organisation/ faqs_on_cor-ruption/ 9 تاريخ الاطلاع (7/ 01/ 2015)

9. موقع الأمم المتحدة– الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات:
https:// www. incb. org/ incb/ en/ precursors/ 1988- convention. html
(تاريخ الاطلاع 04/ 08/ 2014)

10. موقع لجنة العمل المالية http:// www. fatf- gafi. org تاريخ الاطلاع (13/ 08/ 2014)

11. موقع الأمم المتحدة: تاريخ الاطلاع (25/ 08/ 2014)
http:// www. unodc. org/ unodc/ en/ treaties/ CTOC/ index. html

12. موقع مجموعة إيغمونت http:// www. egmontgroup. org تاريخ الاطلاع (04/ 07/ 2014)

13. بيانات مؤشر مدركات الفساد، المصدر موقع منظمة الشفافية الدولية:
تاريخ الاطلاع 04/ 01/ 2015))
www. transparency. org/ research/ cpi/

14. بيانات الناتج المحلي الإجمالي، المصدر موقع البنك الدولي:
تاريخ الاطلاع 04/ 01/ 2015))
http:// data. albankaldawli. org/ indicator

15. بيانات مؤشر بدء النشاط التجاري ومؤشر استخراج تراخيص البناء، المصدر موقع ممارسة الأعمال: تاريخ الاطلاع (29/ 12/ 2014)

http:// www. doingbusiness. org5